أرقام خيالية للتعليم الخاص في المدارس والجامعات

ليس كل من يدرّس «أولاده» في مدارس أو جامعات خاصة من الأثرياء

حماة- محمد أحمد خبازي

مع بدء العام الدراسي الجديد أثارت أجور التعليم الخاص من رياض الأطفال وحتى الجامعات، المحددة رسمياً، الكثير من الاستياء بين الكثير من ذوي الأطفال والتلاميذ والطلاب، الذين تضطرهم ظروف العمل أو قدرات أبنائهم العلمية، إلى التوجه لتلك الرياض أو المدارس أو الجامعات الخاصة لتعليمهم فيها.

وعبّر العديد من المواطنين وأولياء التلاميذ والطلاب لـ«الوطن» عن ذلك الاستياء بقولهم: لسنا كلنا تجاراً أو من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة أو من رجال الأعمال الكبار، الذين يمكن أن يدفعوا عشرات أو المئات من الملايين لتعليم أبنائهم من دون أن يرف لهم جفن أو يؤثر ذلك في مداخليهم اليومية أو الشهرية، أو أن ينعكس على حياتهم المعيشية!

وأوضحوا أن أجور التعليم الخاص للعام الدراسي ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥ مرتفعة جداً، ومعظمهم مجبرون على تسديدها «مكرهين لا أبطالاً»، لافتين إلى أن تصنيفات الرياض والمدارس والجامعات الخاصة، شبيه بتصنيفات الفنادق السياحية ذات النجوم الخمسة، عدا أجور النقل التي تزيد الطين بلةً.

وحول هذه الأجور ومنعكساتها المجتمعية، يرى الخبير الأكاديمي الدكتور إبراهيم قوشجي، أن أبرز ما يلفت الانتباه في العام الدراسي الجديد هو ارتفاع أجور التعليم الخاص في كل مراحله لعدة أضعاف مقارنة بالعام السابق، وتدافع الأهالي لتسجيل أبنائهم إما في مدارس المتفوقين وإما في المدارس الخاصة حرصاً منهم على جودة التعليم.

وأضاف: وهنا السؤال الكبير، لماذا هذا السعي وهذه التضحية بدفع تكاليف كبيرة، وما حال المدارس العامة التي تعلمنا فيها جميعاً، هل صحيح ما يشاع عن تراجع مستوى التعليم فيها بشكل كبير، وقد نال العديد من طلابها درجات عالية بالثانوية العامة، وهل سلوك طلابها منحرف لهذا الحد؟ أين الرقابة لقياس الخلل وتصويبه؟

كما تساءل قوشجي: أيُعقل أن يتجاوز متوسط تكلفة التعليم المدرسي عشرة ملايين ليرة من دون مستلزمات المدرسة، ماذا يفعل أصحاب الدخل المحدود؟

وأضاف: وكذلك تكلفة التعليم الجامعي الخاص بمعدلاته المتدنية وأسعاره الحالية سيكون حكراً على الفئة الميسورة، موضحاً أن كل هذا سيولد طبقية مقيتة تنتجها الأيام بسبب التحديات الاقتصادية الحالية، فالمدارس الخاصة تستقطب المتفوقين ومدارس المتفوقين العامة كذلك، وباقي المدارس للمعترين والكسالى والأذكياء الذين لا يملكون مالاً، والكل يمشي إلى مستقبل غامض، ولم يكن التعليم في أي بلد في العالم عملاً تجارياً بهذا القدر الذي نشاهده في بلادنا اليوم.

وأكد أنه لا بد من وقفة أمام هذا المشهد، مضيفاً: وعلينا أن نعلم بأن الرأس المال البشري هو الأداة الأهم في التعافي المبكر، وهو السبيل الأفضل لتوازن المجتمع وتجانسه، وهو الأداة للنهوض نحو الحضارة، ويجب إصلاح التعليم في كل المدارس والجامعات والمعاهد المتوسطة، والاستثمار فيها أنفع اقتصادياً واجتماعياً، مذكراً بأن سنغافورة كانت مستنقعاً وبالعلم أصبحت من أقوى دول العالم اقتصادياً، والأمثلة كثيرة.

مبادرات أهلية لتوزيع القرطاسية والحقائب المدرسية

تنظيم ٣٢ ضبطاً بحق مكتبات في السويداء.. لا يوجد إمكانية لمخالفة أصحاب البسطات

السويداء -عبير صيموعة

سجلت «الوطن» خلال جولتها ضمن الأسواق انتشار أكثر من ٢٠ بسطة جديدة لبيع القرطاسية فرضت وجودها ضمن الشوارع الرئيسية لمدينة السويداء متوزعة بين شارع أمية وشارع الشعراني وصولاً إلى ساحة السير، إلا أن اللافت في القضية أن أسعار بعض المستلزمات المدرسية المعروضة ضمن تلك البسطات ضاهت أسعار مثيلاتها ضمن المكاتب المخصصة لبيعها.

وأكد الكثير من الأهالي توجههم إلى البسطات بهدف الحصول على القرطاسية والحقائب بأقل التكاليف إلا أنهم فوجئوا بأسعارها المماثلة تقريباً لأسعار المكتبات وخاصة الحقائب التي بدأت أسعارها من ١٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألفاً، الأمر الذي فرض على البعض التوجه إلى صالات السورية للتجارة التي سجلت أسعاراً مخفضة عما تم رصده ضمن الأسواق مع إشارتهم إلى أن نوعية بعض الحقائب والقرطاسية المعروضة ضمنها لا توازي بجودتها مثيلاتها في الأسواق.

وبهدف متابعة أسعار المستلزمات المدرسية توجهت دوريات التموين إلى المكتبات والصالات ليتبين أثناء جولتها الرقابية تفاوت الأسعار بين المكتبات فيما بينها من جهة وبين الأسعار ضمن صالات السورية للتجارة من جهة أخرى، حيث تم الطلب من أصحاب المكتبات إبراز فواتير الشراء وبناء على ما جرى رصده ومتابعته من دوريات التموين المسيرة تم تنظيم ٣٢ ضبطاً تموينياً.

وأشار رئيس دائرة حماية المستهلك أيمن أبو حمدان لـ«الوطن» أن الضبوط توزعت بين عدم إعلان عن الأسعار وضبوط عدم حيازة فواتير نظامية، وضبطين للبيع بسعر زائد نجم عنه إغلاق المكتبتين إدارياً مدة ثلاثة أيام، موضحاً أن الجولات الرقابية مستمرة وسيتم فرض إغلاقات إدارية لضبوط البيع بسعر زائد وعدم حيازة فواتير لمدة ٣ أيام.

أصحاب عدد من المكتبات ممن تواصلوا مع «الوطن» أكدوا أن الكثير من الموردين وتجار الجملة لم يقوموا بتزويدهم بالفواتير النظامية ومن الخطأ التعاطي مع المكتبات بطريقة توحي بأنهم يقومون بعملية البيع لسرقة الأهالي وتحميلهم أعباء إضافية، مطالبين دوريات التموين بمحاسبة كل مكتبة يثبت قيامها بعمليات البيع بأسعار مرتفعة لا تتوافق مع جودة المستلزمات، مع ذكر اسمها علانية، متسائلين أين دوريات التموين من البسطات التي انتشرت خلال الأيام القليلة الماضية والتي تقوم ببيع المستلزمات المدرسية بأسعار توازي أو تفوق الأسعار ضمن المكاتب رغم انخفاض جودة الكثير منها مقارنة مع جودة المعروض منها في المكتبات؟

وبسؤال عناصر الدوريات التموينية الموجودة ضمن الأسواق عن آلية ضبط مبيعات البسطات تم التأكيد أن عدم حيازة أصحابها سجلاً تجارياً حال دون ضبطها رغم محاولة الدوريات سابقاً تنظيم ضبوط بأصحاب بعض البسطات أو العاملين ضمنها وفق البطاقة الشخصية، إلا أنه تمت مقابلتهم بالتهديد والوعيد وتجمع أصحاب البسطات على عناصر الدورية، مؤكدين أن مسؤولية تنظيم البسطات أو إزالتها تقع على عاتق مجلس المدينة في نهاية المطاف.

بدوره مدير فرع السورية للتجارة في السويداء حسن أبو عمار أكد لـ«الوطن» أن الإدارة العامة في دمشق قامت بالعمل على تزويد كل الفروع بالمستلزمات المدرسية من قرطاسية وحقائب بجودة عالية وأسعار منافسة ويمكن لأي مواطن زيارة الصالات النموذجية التي جرى توزيع الدفعة الأولى من القرطاسية ضمنها والاطلاع على النوعيات والأسعار ومقارنتها مع مثيلاتها في الأسواق.

وفي السياق ذاته وبهدف تخفيف الأعباء عن الأسر وتشجيع التلاميذ بدأت حملة توزيع القرطاسية والحقائب المدرسية التي أطلقتها المؤسسات والجمعيات الخيرية التعليمية في المحافظة بإشراف مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وبموجب مذكرة تفاهم مع وزارة التربية، حيث شملت الحملة تلاميذ الحلقة الأولى في ريف السويداء كمرحلة أولى على أن تشمل قرى جديدة في مرحلتها الثانية.

عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة رغدى الغوثاني أكدت لـ«الوطن» أهمية هذه المبادرات وأن الحملة تأكيد على التشاركية بالعمل مع المؤسسات الأهلية، موضحة أنه تم تزويد المؤسسات والجمعيات الخيرية بقوائم أسماء التلاميذ المستهدفين بالحملة بالتنسيق مع مديرية التربية.

سيدات بدأن العمل عاملات نظافة..

٣٢٥ عامل نظافة يجمعون ٨٠٠ طن قمامة كل يوم في حمص

حمص- يوسف بدور

أكد مدير النظافة في مجلس مدينة حمص عماد الصالح أن كميات القمامة التي يجمعها يومياً عمال دائرة الجمع والكنس عبر ٥٢ سيارة ضاغطة و٣٢٥ عاملاً وسائق ٨٠٠ طن، إضافة إلى أعمال الكنس اليومية، مشيراً إلى أنه تم رفد أعمال الجمع والكنس بعقد بقيمة مليار ليرة لتشغيل ٢٣٧ عاملاً و٩ سيارات قلاب صغيرة بالجمع المباشر.

ولفت الصالح إلى أنه تم تنفيذ عقد لترحيل الأنقاض من عدة أحياء في المدينة، حيث تم ترحيل ٣٠ ألف متر مكعب من هذه الأحياء، إضافة إلى ترحيل وفتح العديد من الشوارع من خلال ورشة التركس والقلابات التابعة لمجلس مدينة حمص حيث تم ترحيل ما يقارب ٢٥ ألف متر مكعب من مختلف أحياء المدينة.

وأشار الصالح إلى أن المديرية تقوم بأعمال رش المبيدات وتعقيم الحاويات، حيث تم تنفيذ برنامج في كل أحياء مدينة حمص بالتعاون والتنسيق مع لجان الأحياء، إضافة إلى توزيع نحو ٢٥٠٠كيلو غرام من مبيدات القوارض في كل أحياء المدينة، كما تقوم بالإشراف على تشغيل مطمر دير بعلبة الصحي بالتعاون مع مديرية الخدمات الفنية، حيث يتم استقبال وطمر ما يقارب ١٠٠٠ طن من القمامة الواردة من المدينة والقرى القريبة، مشيراً إلى أنه تم جمع كمية ٨ أطنان يومياً من النفايات الطبية من أكثر من ٥٤ مركزاً طبياً ومشفى عاماً وخاصاً ومخبراً عبر ٣ سيارات مخصصة لهذا الغرض ونقلها إلى مطمر تل النصر حيث تتم معالجتها بالكلس وطمرها في خلية خاصة معزولة أعدت لهذه الغاية.

ونوه الصالح إلى أنه تم وضع برنامج لرش المبيدات الحشرية يشمل كل أحياء المدينة البالغ عددها ٥٣ حياً، حيث بدأ العمل منذ بداية الشهر الرابع برش المبيدات الرذاذية في كل الأحياء خلال مدة ١٥ يوماً ليتم البدء من جديد بدورة أخرى، لتتم تغطية المدينة مرتين شهرياً بالتنسيق والإشراف المباشر من لجان الأحياء، مؤكداً أنه تم وضع خطة طوارئ لتفعيلها عند الضرورة أو عندما يكون هناك انتشار غير طبيعي للحشرات في حي ما.

وأكد مدير النظافة أن أهم المعوقات تكمن في قلة المحروقات خصوصاً بعد تطبيق نظام التتبع الإلكتروني GPS الذي يعوق العمل بشكل كبير بسبب الخطة التي يتم اعتمادها من مكتب الآليات في رئاسة الحكومة وتعطي كميات غير كافية للآليات لتنفيذ المطلوب على مدار الشهر وعدم إمكانية الاستعانة بمخصصات آليات أخرى ما يتسبب بتراكم القمامة في نهاية كل شهر من جراء عدم إمكانية جمع القمامة من الأحياء نتيجة عدم توفر الوقود اللازم لعمل السيارات الضاغطة.

ولفت إلى أنه يتم حل المشكلة بالتواصل مع مكتب الآليات في رئاسة الحكومة عبر المحافظة، مشدداً على ضرورة زيادة مخصصات وقود آليات جمع القمامة خصوصاً في ظل ازدياد عدد الأحياء التي يجب جمع القمامة من شوارعها بعد عودة الأهالي إلى منازلهم وأحيائهم التي هجروا منها قسراً على يد العصابات الإرهابية خلال الحرب، منوهاً إلى أن الخطة التي يتم العمل بها حالياً تعود لعام ٢٠١٧.

وأضاف: على الرغم من تقديم العديد من الطلبات لإعادة النظر بخطة المحروقات لآليات النظافة فإن الرد يأتي بوجوب الالتزام بخطة العام السابق، مطالباً بأن يتم وضع خطة جديدة من مجلس المدينة ويصدق عليها المكتب التنفيذي في المحافظة لضمان سير العمل بالشكل الأمثل بعيداً عن الروتين.

وأكد الصالح أن نقص الأيدي العاملة من جراء التسرب الكبير الذي حدث خلال سنوات الحرب وتقدم العمال الحاليين بالسن ينعكسان سلباً على واقع العمل في مديرية النظافة، مشدداً على ضرورة تعيين عمال جدد مستفيدين من الضوابط التي وضعتها وزارة التنمية الإدارية لتعيين عمال نظافة، لافتاً إلى أن المسابقة المركزية لم تؤمن العدد المطلوب من العمال لمديرية النظافة بحمص حيث تم قبول ٢٠ متسابقاً فقط باشر منهم بالعمل ١٥ فقط بينهم ٤ سيدات لا يمكن تشغيلهن بأعمال النظافة «الكنس والتجريد والجمع»، نظراً لوضعهن الاجتماعي، منوهاً إلى أن العمل بالنظافة له شروط خاصة أهمها قبول العمل، لافتاً أيضاً إلى وجود نقص شديد بعدد السائقين ما ينعكس سلباً على واقع النظافة في المدينة.